مجلس المستشارين
الفريق الاشتراكي

الرباط في : 18/06/2021
رقم السؤال : 4 876

إلى السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول المشاكل المرتبطة بمشروع الطريق السريع تزنيت ـ الداخلة.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

استبشر عموم السكان المعنيون بمشروع الطريق السريع تزنيت ـ الداخلة بالتقدم الهائل في إنجاز أشغال هذا المشروع الكبير والاستراتيجي، الذي يهدف إلى ربط الجهات الجنوبية للمملكة بشمالها، وربط المغرب بعمقه الإفريقي، الذي سيكون له وقع اقتصادي كبير على اعتبار أنه سيعطي دفعة قوية للاستثمارات العمومية والخاصة، وما أحوج أقاليمنا الصحراوية إليها، لاسيما جهة كلميم واد نون، أولى الجهات الجنوبية التي يشقها مشروع الطريق السريع تزنيت ـ الداخلة، بيد أن وثيرة تقدم الأشغال، بالرغم من السرعة المنوه بها، نسائلكم السيد الوزير المحترم، على اعتبار أن الباقي من الأشغال يصل إلى 428 كلم من مجموع الطريق السريع، والذي يلزم الانتهاء بها حسب ما سطرتموه ووعدتم به شخصيا عند متم السنة الجارية، ووعدتم أيضا بالانتهاء كليا من الأشغال على مستوى الطريق الوطنية العيون ـ الداخلة، وإنجاز 15 منشأة فنية.
إن جهة كلميم واد نون معنية ب 296 كلم من هذا المشروع، كما ستحتضن حصة كبيرة من المنشآت الفنية يصل عددها 11 منشأة من أصل 16 والتي يشتمل عليها المشروع ككل، والحال أن نسبة تقدم الأشغال بهذه المنشآت بلغت 33 بالمائة، وهي نسبة لا تبشر بالخير، حيث أن المنطقة مقبلة على موسم صيفي يرسل بوادر القيظ والعطش وهو ما من شأنه أن يزيده حرجا طول مدة الأشغال التي تؤثر على بنيات التزود بالمياه بالمنطقة على هشاشتها، فضلا عن انكماش العديد من الأنشطة الاقتصادية والخدماتية التي ترتبط أيما ارتباط بالموسم الصيفي.
إن مخاوف سكان عدد من الدواوير التي سيمر منها الطريق تتزايد من أن يصيروا بدون مورد ماء، خاصة أن المناطق الجنوبية تعاني من نقص حاد في هذه المادة الحيوية بسبب توالي سنوات الجفاف، وأن عدد المطفيات بالمنطقة تتواجد بالخط الذي سيمر منه الطريق، ما يعني عمليا هدمها، إضافة إلى كون باقي المطفيات تتعرض للتشققات جراء استعمال مواد متفجرة قوية لشق الطريق، علاوة على أن المجاري التي تأتي منها المياه لملئها عند هطول الأمطار ستنقطع بعد شق الطريق، خصوصا أن المشروع يتحمل 32 مليون متر مكعب من حفر وردم، وهناك مشاكل أخرى متعلقة بإنجاز المشروع، ومنها أخص بالذكر إضافة إلى مشكل العطش الذي يتربص بالسكان، معاناتهم جراء استعمال متفجرات قوية في أشغال شق الطريق في ظل عدم اكتراث الشركة المكلفة بالمشروع بتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم، من ناحية ثانية أثارت طريقة التفاوض مع السكان المتضررين من نزع الملكية للمنفعة العامة حول تعويضهم عن نزع الملكية وتعويضهم عن أشجار الأركان التي تم اجتثاثها، والتي تشكل أحد موارد رزقهم الرئيسية، إذ لم يتعد التعويض الممنوح لهم ما بين 250 و300 درهم عن كل شجرة.
وعليه نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن مخططات الحكومة لمعالجة مختلف هذه الإشكاليات المرتبطة بإنجاز ورش استراتيجي ضخم، وصون حقهم في الماء الشروب، والتشديد على الإجراءات التي تعتزمون القيام بها ليستفيد السكان المتضررون من تعويض منصف عن الأضرار التي لحقت بيوتهم جراء استعمال المتفجرات لشق الطريق السريع، وعن نزع الملكية للأملاك المستغلة من طرف الملاك الأصليين، الذين يتوفرون على وثائق تثبت ملكيتهم ورثوها أبا عن جد؟

صاحب السؤال

محمود عبا